وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 26 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يحقق مكاسب أسبوعية بأكثر من 7 %

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول، مع تسلل الشكوك إلى السوق بشأن التزام إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بفرض عقوبات على أكبر شركتي نفط روسيتين بسبب الحرب في أوكرانيا. ومع ذلك، أنهى الخامان القياسيان برنت والأميركي الأسبوع بارتفاع يزيد على 7 %، وهو أكبر ارتفاع أسبوعي منذ منتصف يونيو.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 5 سنتات، أو 0.1 %، عند 65.94 دولارًا للبرميل، بينما أغلقت العقود الآجلة للخام الأميركي عند 61.50 دولارًا للبرميل، بانخفاض 29 سنتًا، أو 0.5 %.

ارتفع كلا الخامين القياسيين في وقت سابق من جلسة الجمعة، مواصلين مكاسبهما التي تجاوزت 5 % والتي تحققت يوم الخميس بعد الإعلان عن العقوبات، لكنهما تراجعا في الساعتين الأخيرتين من التداول.

وقال جون كيلدوف، الشريك في «أجين كابيتال»: «هناك شكوك متجددة في أن تكون هذه العقوبات قاسية كما يُقال». فرض الرئيس الأميركي دونالد ترمب عقوبات على شركة روسنفت الروسية، ولوك أويل، بهدف الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإنهاء الحرب في أوكرانيا. تُمثل الشركتان معًا أكثر من 5 % من إنتاج النفط العالمي، وكانت روسيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم في عام 2024 بعد الولايات المتحدة.

وأفادت مصادر تجارية أن العقوبات دفعت شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى إلى تعليق مشترياتها من النفط الروسي على المدى القصير. وذكرت مصادر في القطاع أن مصافي التكرير في الهند، أكبر مشترٍ للنفط الروسي المنقول بحرًا، من المقرر أن تُخفّض وارداتها من الخام الروسي بشكل حاد.

وقال جانيف شاه، نائب رئيس تحليل أسواق النفط في ريستاد إنرجي، في مذكرة للعملاء: «التدفقات إلى الهند معرضة للخطر بشكل خاص. وستكون التحديات التي تواجه مصافي التكرير الصينية أقل حدة، بالنظر إلى تنويع مصادر النفط الخام وتوافر المخزونات».

وقال وزير النفط الكويتي، طارق الرومي، يوم الخميس إن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مستعدة لتعويض أي نقص في سوق النفط من خلال التراجع عن تخفيضات الإنتاج التي فرضتها طوعا خلال الفترة الماضية.

وتوقع الوزير الكويتي ارتفاع أسعار الخام بعد العقوبات الأميركية، وقال «أتوقع أن أي قرار بفرض عقوبات أكيد ينعكس إيجابا على السعر. وأنا أتوقع أن السعر راح يرتفع إن شاء الله». وفي رده على سؤال عن إمكان حدوث تحول في الطلب باتجاه نفط الخليج والشرق الأوسط نتيجة العقوبات قال «نعم أتوقع (ذلك). نرى بوادر الآن».

والكويت هي عضو في «تحالف أوبك+» الذي يتكون من أعضاء «أوبك» بالإضافة إلى حلفاء آخرين بقيادة روسيا، ويضخ نصف إنتاج النفط العالمي تقريبا. ورفعت دول «أوبك+» إنتاجها النفطي تدريجيا بعد تخفيضه لسنوات

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سعيا لدعم السوق، وذلك بموجب اتفاق أبرمته المجموعة.

وزادت أهداف «أوبك+» لإنتاج النفط بأكثر من 2.7 مليون برميل يومياً هذا العام، أي ما يعادل حوالي 2.5 % من الطلب العالمي. وفي اجتماعها المنعقد في 5 أكتوبر، أعلنت «أوبك+» أنها سترفع إنتاج النفط اعتباراً من نوفمبر 137 ألف برميل يومياً.

وأعلنت الولايات المتحدة استعدادها لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بينما سخر بوتين من العقوبات ووصفها بأنها غير ودية، مؤكدًا أنها لن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الروسي، ومشيدًا بأهمية روسيا في السوق العالمية.

وفرضت بريطانيا عقوبات على شركتي روسنفت ولوك أويل الأسبوع الماضي، ووافق الاتحاد الأوروبي على الحزمة التاسعة عشرة من العقوبات ضد روسيا، والتي تشمل حظرًا على واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي.

وأظهرت الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي يوم الخميس أن الاتحاد أضاف أيضًا مصفاتين صينيتين بطاقة إجمالية تبلغ 600 ألف برميل يوميًا، بالإضافة إلى شركة تشاينا أويل هونغ كونغ، وهي الذراع التجارية لشركة بتروتشاينا، إلى قائمة العقوبات الروسية.

وفي المستقبل، ركز المستثمرون أيضًا على اجتماع بين ترمب والرئيس الصيني شي جين بينج الأسبوع المقبل حيث يعمل الاثنان على تهدئة التوترات التجارية طويلة الأمد وإنهاء سلسلة من الإجراءات الانتقامية المتبادلة.

وأعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على أكبر شركتين نفطيتين في روسيا، روسنفت ولوك أويل، في خطوة تهدد بإحداث اضطراب في سلسلة إمداد الطاقة التي تربط موسكو بأكبر عملائها في آسيا، بحسب خبراء الصناعة، مع التأكيد على أن الصدمة لن تكون فورية.

وأفادت وزارة الخزانة الأميركية، أن العقوبات تستهدف الشركتين بسبب «نقص الالتزام الجاد» من موسكو بإنهاء الحرب في أوكرانيا، مشيرة إلى أن الهدف هو تقليص قدرة الكرملين على تمويل الحرب، مع تلميح بإمكانية اتخاذ تدابير إضافية لاحقًا.

وحددت واشنطن 21 نوفمبر كموعد نهائي لإنهاء العمليات، ما يمنح الشركات نحو شهر لإنهاء أو إلغاء الصفقات القائمة مع «روسنفت» و«لوك أويل»، في محاولة لتفادي الفوضى الفورية في الأسواق النفطية، بحسب بوب ماكنالي، رئيس مجموعة رابيدان إنرجي.

تستحوذ «روسنفت» و«لوك أويل» معًا على نحو نصف صادرات النفط الروسية اليومية التي تتجاوز 4 ملايين برميل، وهي الكميات التي وجدت أسواقًا مستقرة في آسيا منذ فرض الغرب حدًا أقصى للسعر عند 60 دولارًا للبرميل أواخر 2022، وفق بيانات شركة فانّدا إنسايتس.

واستوردت الصين نحو مليوني برميل يوميًا في سبتمبر، فيما بلغت واردات الهند نحو 1.6 مليون برميل يوميًا. ووصفت مويو شو، كبيرة محللي النفط الخام في شركة كبلر لتتبع ناقلات النفط، العقوبات بأنها «تصعيد كبير محتمل»، مضيفة أن التدابير الأميركية قد تدفع كبار المشترين إلى خفض مشترياتهم أو وقفها مؤقتًا.

وفي الهند، من المتوقع أن تؤثر العقوبات مباشرة على عدة مصافٍ مرتبطة بالإمدادات الروسية، بينها مصافي مملوكة للدولة، إضافة إلى شركات خاصة. كما تمتلك «روسنفت» الروسية نحو 50 % من شركة نيارا للطاقة الهندية،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مشغلة مصفاة فادينار في ولاية غوجارات، ما قد يعيق بيع المنتجات المكررة. وتراجع إنتاج المصافي الهندية إلى التدقيق في أوراق التجارة النفطية الروسية لضمان عدم الاعتماد المباشر على «روسنفت» أو «لوك أويل».

ومن المتوقع أن تضطر الهند للانسحاب من بعض اتفاقياتها البحرية، بينما قد تستمر تدفقات النفط عبر خطوط الأنابيب إلى الصين، بحسب محللة السوق في فورتيسكا، إيما لي. وأكد خبراء الطاقة أن المصافي الصينية ستتصرف بحذر بشأن الشحنات المرتبطة بالشركتين، مع وجود عقود محدودة للإمداد عبر خطوط الأنابيب ولا توجد عقود طويلة الأجل للنفط البحري.

وقالت شو: «لا أتوقع توقفًا كاملًا لتدفقات النفط الروسية، لكن من المؤكد حدوث توقف قصير الأجل وفوري». وأضاف ماكنالي أن العقوبات ستجبر المشترين على إيجاد طرق جديدة لنقل ودفع تلك الشحنات، ما يزيد التكاليف والتعقيدات، وهو ما تريده واشنطن لتقليص أرباح موسكو دون وقف صادراتها تمامًا.

وأشار خبراء الطاقة إلى أن الصين والهند سيكون أمامهما خيار محدود إلا بالاعتماد على الإمدادات الأميركية وإمدادات أوبك، مع قدرة فائضة حالية داخل أوبك، خصوصًا السعودية، ما قد يرفع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد على الإمدادات غير الخاضعة للعقوبات.

وتختلف هذه التدابير عن آلية حد السعر السابقة التي سمحت بتداول النفط الروسي طالما كان سعره دون 60 دولارًا، إذ تشير الإجراءات الجديدة إلى حظر شراء النفط الروسي بغض النظر عن السعر. وأضافت فاندانا هاري، مؤسسة فادنا إنسايتس»: «هذا ملف عالي المستوى للغاية، وواشنطن لا يمكن أن تظهر بمظهر النمر الورقي.

لكن يبقى السؤال الأكبر حول مدى استمرار هذه العقوبات، فمكالمة هاتفية واحدة بين ترمب وبوتين قد تغيّر الوضع 180 درجة مجددًا».

من جانبه، توقع الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» هيثم الغيص، ارتفاع الطلب على كافة أنواع الوقود حتى عام 2050 وذلك مع زيادة الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23 %. وأشار الغيص إلى أن الطلب العالمي على النفط وقتها سيصل إلى 123 مليون برميل يومياً ليستحوذ على حصة تصل إلى 30% من مزيج الطاقة العالمي.

وأكد أمين عام «أوبك» على أهمية الاستثمار في قطاع الطاقة وخصوصاً النفط الذي تقدر احتياجاته بنحو 18.2 تريليون دولار حتى عام 2050، خصوصاً مع النمو السكاني والتوسع الاقتصادي وظهور صناعات جديدة كثيفة الاستهلاك للطاقة.

استقرت أسعار النفط، قرب أعلى مستوى لها في أسبوعين، مع تقييم المتداولين لمدى قدرة العقوبات الأميركية الجديدة على أكبر منتجي روسيا على مواجهة فائض عالمي وشيك. وقال دان غالي، كبير استراتيجيي السلع في تي دي للأوراق المالية: «ما لم تحدث صدمة هبوطية، فإن كل سيناريو سيؤدي إلى نشاط شراء خوارزمي واسع النطاق خلال جلسات التداول القادمة».

كما زاد الاتحاد الأوروبي من الضغط على الكرملين بحزمة عقوبات تستهدف البنية التحتية للطاقة في روسيا، بما في ذلك حظر كامل على معاملات شركتي روسنفت وغازبروم نفط. تأتي هذه الإجراءات في وقت يواجه فيه سوق النفط فائضًا كبيرًا، حيث بلغ حجم ناقلات النفط في البحر مستوى قياسيًا، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتجاوز

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العرض العالمي الطلب بنحو 4 ملايين برميل يوميًا العام المقبل.

وفي الوقت نفسه، اشترت شركة ريلاينس إندستريز الهندية، وهي مستورد رئيسي للنفط الروسي، ملايين البراميل من النفط الخام من الشرق الأوسط والولايات المتحدة. وعادةً ما يشتري المُعالج خامات الشرق الأوسط، لكن عمليات الشراء الأخيرة - بما في ذلك بعض المعاملات التي سبقت العقوبات الأميركية - كانت أكثر نشاطًا من المعتاد، وفقًا للمتداولين.

تُظهر منحنيات أسعار النفط الخام الآجلة أيضًا علامات على زيادة ضغط العرض. وقد اتسع هامش ربح عقود خام غرب تكساس الوسيط الآجلة للشهر الأول على العقد التالي - والمعروف باسم الفارق الفوري - بشكل ملحوظ منذ بداية الأسبوع، مما عزز هيكلًا يُعرف باسم «التراجع» والذي عادةً ما يشير إلى سوق ضيق.

تتوقع روسيا ضربة لميزانيتها، لكن الدولة - التي تتمتع بخبرة واسعة في الالتفاف على العقوبات - ستنشر شبكتها من المتداولين وناقلات النفط الموازية للحد من التأثير المالي، وفقًا لمسؤول مقرب من الكرملين. وتُعدّ شركة روسنفت، التي يرأسها إيغور سيتشين، الحليف المقرب للرئيس فلاديمير بوتين، وشركة لوك أويل، أكبر منتجين في البلاد.

كما تواجه روسيا هجمات أوكرانية على بنيتها التحتية للطاقة. وقد أعلنت هيئة الأركان العامة للبلاد مؤخرًا عن وقوع هجوم على مصفاة روسنفت في ريازان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يقترب من الاكتفاء الذاتي والتوقف عن استيراد البنزين

اقتصاد الشرق

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، اليوم السبت، اقتراب العراق من تصدير البنزين مع المضي قدماً في المشاريع الاستراتيجية لإنتاج المشتقات النفطية لدعم الاكتفاء الذاتي.

تصريحات السوداني جاءت تزامناً مع افتتاح مشروع وحدة التكسير بالعامل المساعد في مصفى الشعيبة بمحافظة البصرة، بطاقة 107 آلاف برميل يومياً.

وأضاف رئيس الوزراء أن المشروع سيعمل إلى جانب باقي مشاريع توسعة المصافي، "على تأهيل العراق لتصدير المشتقات بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي".

حسين طالب، مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية العراقية، كان قد توقع في مقابلة مع "الشرق" أن يتوقف العراق عن استيراد البنزين نهاية العام الجاري أو مطلع 2026، وذلك بعد تحقيقه الاكتفاء الذاتي من زيت الغاز (الديزل) والنفط الأبيض (الكيروسين) كنتيجة لخطة وضعتها وزارة النفط بتطوير وإعادة تشغيل المصافي الوطنية.

قدرات مشروع التكسير بالعامل المساعد

وزير النفط حيان عبد الغني قال، يوم الجمعة، إن مشروع التكسير بالعامل المساعد "يُعد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في قطاع التكرير، وتبلغ قيمته حوالي 3.75 مليار دولار، ويجري تمويله من اليابان عبر قرض ميسر بفوائد منخفضة جداً، على أن يبدأ تسديده بعد 10 سنوات من إنجاز المشروع، ويمتد السداد على مدى ثلاثين عاماً، ما يجعله من أفضل القروض الميسرة التي حصل عليها العراق".

وأوضح عبد الغني للصحفيين، أمس على هامش زيارته إلى البصرة، أن المشروع سينتج البنزين عالي الأوكتان 95، و"يعتمد على تحويل النفط الأسود إلى منتجات نفطية عالية القيمة، مثل إنتاج 4200 متر مكعب يومياً من البنزين عالي الأوكتان، وأكثر من 2000 متر مكعب يومياً من وقود الغاز، وما يزيد على 750 طناً يومياً من الغاز والسائل والمنتجات البيضاء الخفيفة مثل النافتا وغيرها".

العراق يوفر كلفة استيراد بالمليارات

السوداني قال إن الحكومة تستهدف تحويل 40% من كميات النفط التي يصدّرها العراق إلى منتجات عالية القيمة بحلول 2030، وأضاف "لقد حققنا ما نسبته 35% ضمن مسار إنجاز هذا الهدف".

وأضاف: "خطتنا ستوفر 4 مليارات دولار، كانت تخصص لاستيراد الغاز، و6 تريليونات دينار، كانت تُصرف لاستيراد المشتقات النفطية".

مع إنجاز المشروع، "سيتوقف العراق عن استيراد البنزين بشكل كامل بعد أن كانت كلفة الاستيراد عند تشكيل الحكومة تصل إلى 5 مليارات دولار سنوياً، وانخفضت خلال العام الماضي إلى أقل من الربع"، وفق وزير النفط العراقي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصفاة الفاو الاستثمارية

ألمح السوداني إلى أن من ضمن المشاريع الاستراتيجية المرتقب تنفيذها "مصفاة الفاو الاستثمارية البالغة سعتها 300 ألف برميل يومياً، سيدخل العمل قريباً جداً".

العراق هو ثاني أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وعضو بتحالف "أوبك+" الذي قلص تخفيضات إنتاج النفط التي كان ينفذها منذ سنوات بهدف دعم أسواق الطاقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل صادرات النفط العراقية 84.2 مليار دولار في 2025 انخفاضاً من 99.2 مليار دولار في العام الماضي، على أن تتراجع إلى 79.2 مليار دولار في 2026.

جهود العراق لتعزيز الموارد النفطية

يعوّل العراق على تعزيز موارده النفطية خلال الفترة الراهنة، إذ اتخذت بغداد العديد من الخطوات الجادة بهذا الأمر، منها استئناف ضخ نفط كردستان العراق عبر أنبوب جيهان التركي، بعد توقف دام أكثر من عامين، في اتفاق يمنح الحكومة الاتحادية السيطرة على صادرات الإقليم، إذ تتسلّم بموجبه وزارة النفط الاتحادية الخام المُنتَج من الحقول الواقعة في إقليم كردستان، وتقوم بتصديره عبر الأنبوب العراقي التركي، ما يسمح بضخ 190 ألف برميل يومياً إلى الإمدادات العالمية.

وفي الجنوب، يدشّن العراق أنابيب بحرية لتوفير خيارات متعددة لتصدير النفط الخام من الموانئ الجنوبية للعراق، كان أحدثها مشروع الأنبوب البحري الثالث البالغة طاقته التصميمية 2.4 مليون برميل يومياً، وبطاقة تشغيلية تصل إلى قرابة مليوني برميل يومياً. يربط المشروع بين ثلاثة منافذ رئيسية: ميناء البصرة النفطي، وميناء خور العمية، ومنصة التصدير "SPM-4"، وهو ما سيعزز قدرات التصدير من الجنوب واستقرارها ويسهم في زيادتها بشكل ملموس.

يأتي ذلك بعد عودة شركات النفط العالمية للاستثمار في العراق، إذ أعلنت شركة "إكسون موبيل" الأميركية عن توقيع اتفاقية تمهّد لعودتها إلى العراق عبر استكشاف حقل مجنون العملاق للنفط، لتنهي بذلك فترة غياب استمرت نحو عامين عن البلاد.

تسعى الحكومة العراقية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط، إذ تهدف لزيادة القدرة الإنتاجية للخام بنسبة 50% لتتجاوز ستة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2028.

ومع امتلاكه لنحو 145 مليار برميل من الاحتياطات النفطية، يطمح العراق إلى رفع هذه الاحتياطات إلى أكثر من 160 مليار برميل من خلال مشاريع تطوير متعددة.

خلال العامين الماضيين، منح العراق ما يقرب من 30 عقداً لشركات مثل "توتال" و"بي بي" وشركات صينية، مع خطط لإطلاق جولات تراخيص جديدة هذا العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الربط الكهربائي بين مصر والسعودية يشهد خطوة مهمة

الطاقة

يشهد مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية تطورًا جديدًا يمهد لبدء التشغيل التجريبي قبل نهاية العام الجاري، في خطوة تعزّز مكانة القاهرة بوصفها مركزًا إقليميًا لنقل الطاقة وتبادلها بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فقد أجرى وزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمود عصمت زيارة ميدانية إلى مواقع إنشاء أبراج عبور قناة السويس ضمن مسار المشروع.

وخلال الزيارة، تابع الوزير إجراءات انتهاء اختبارات البرج الغربي وبدء المرحلة الأخيرة لتركيب البرج الشرقي، استعدادًا لتشغيل الخطوط وبدء الربط على الشبكة الموحدة.

وتأتي الخطوة ضمن خطة وزارة الكهرباء المصرية لتعزيز الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، وتحسين أداء الشبكة القومية واستقرار التيار وجودة التغذية. كما تهدف إلى زيادة قدرة مصر على تصدير الكهرباء وضمان تشغيل أكثر كفاءة لشبكاتها الداخلية.

ويُنتظر أن يُسهم الربط الكهربائي بين مصر والسعودية في دعم استقرار الشبكات خلال فترات الذروة في البلدَيْن، والاستفادة من الفائض الإنتاجي للطاقة المتجددة، تمهيدًا لإنشاء سوق عربية موحدة للكهرباء.

مراحل التنفيذ في مصر والسعودية

تفقّد الوزير محمود عصمت مجريات تنفيذ المشروع بحضور قيادات شركات النقل والتوزيع والإنتاج؛ إذ استمع إلى شرح تفصيلي حول الجدول الزمني لشد خطوط عبور القناة، ومراحل الاختبارات على طول مسار الربط الكهربائي بين مصر والسعودية، وتأكيد الالتزام بخطة التشغيل الفعلي قبل نهاية العام الجاري 2025.

وشملت الجولة استعراض الوضع الراهن للمشروع ومعدلات إنجاز الأعمال النهائية الخاصة بالاختبارات والتجارب الفنية، بالتوازي مع الانتهاء من محطتَي بدر وسكاكين طابا 2، وخط بدر/طابا 2 بجهد 500 ك.ف بطول 320 كيلومترًا، في إطار استكمال منظومة الخطوط الهوائية الداعمة للمشروع.

ودخلت أعمال التركيبات الكهربائية، ومدّ خطوط الجهد المتوسط والمنخفض، وتشغيل أنظمة التحكم والألياف الضوئية مراحلها النهائية، وهو ما يضمن تكامل المنظومة الفنية والتشغيلية لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية قبل التشغيل الرسمي.

وأكد الدكتور محمود عصمت أن المشروع يحظى بمتابعة مباشرة من الرئيس عبدالفتاح السيسي، نظرًا إلى دوره المحوري في دعم استقرار الشبكة الكهربائية الموحّدة، وتعزيز كفاءة استغلال قدرات التوليد المتاحة بين البلدَيْن، خاصة في أوقات الذروة ومواسم الطلب المرتفع على الكهرباء.

وأوضح أن الربط الكهربائي بين مصر والسعودية يشكّل نواة لربط كهربائي عربي شامل، يهدف إلى تكوين شبكة موحدة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بين الدول العربية تتيح تبادل الطاقة بكفاءة ومرونة، وصولًا إلى إنشاء سوق كهرباء عربية مشتركة، بما يحقق التكامل الاقتصادي في قطاع الطاقة.

كما أشار إلى التوجه المصري نحو التوسع في مشروعات الربط الكهربائي مع أوروبا عبر خطوط اليونان وإيطاليا، ما يعزّز فرص البلاد في تصدير فائض الطاقة النظيفة، وتدعيم مكانتها بوصفها مصدرًا موثوقًا به للكهرباء في المنطقة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويُعدّ مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية بقدرة 3 آلاف ميغاواط الأول من نوعه في الشرق الأوسط من حيث التكنولوجيا والحجم؛ إذ يتكوّن من 3 محطات محولات رئيسة في مدينة بدر في مصر، وتبوك، وشرق المدينة في السعودية، تربط بينها خطوط هوائية بطول نحو 1350 كيلومترًا.

أهمية المشروع والتطورات الأخيرة

يمثّل مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية خطوة إستراتيجية لتعزيز الأمن الكهربائي الإقليمي؛ إذ يتيح تبادل الطاقة بين أكبر شبكتَيْن كهربائيتَيْن في الشرق الأوسط، ويساعد على موازنة الأحمال الكهربائية وخفض تكاليف الإنتاج في البلدَيْن.

وتكمن أهمية المشروع في كونه يدعم استقرار الشبكة المصرية الموحدة، ويعزّز قدرة المملكة على مواجهة ذروة الاستهلاك خلال الصيف، ما يحقق استفادة متبادلة للطرفَيْن، ويؤسّس لمرحلة جديدة من التكامل العربي في مجال الطاقة الكهربائية.

كما يُسهم الربط الكهربائي بين مصر والسعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على خطوط نقل حديثة ذات كفاءة عالية، وتقليل الانبعاثات الناتجة عن الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، بما يتوافق مع خطط التحول للطاقة النظيفة.

وشهد المشروع مؤخرًا إنجازات فنية بارزة، من بينها الانتهاء من تنفيذ خطوط الربط الهوائية وأعمال التغذية الكهربائية بالتيار المتردد والمستمر، بالإضافة إلى تركيب أنظمة التحكم المتطورة ولوحات الاختبار، ما يعزّز الجاهزية للتشغيل.

وفي الوقت ذاته، شهد مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية بعض التأخير في الجدول الزمني؛ إذ من المقرر أن يدخل حيز التشغيل في أبريل/نيسان 2026، بعدما كان مقرّرًا له نهاية العام الجاري، نتيجة تأخّر بعض الأعمال التنفيذية في المراحل النهائية.

ودفعت تلك المستجدات الحكومة المصرية إلى معالجة التأخير من خلال تشغيل المشروع بمرحلتَيْه الأولى والثانية معًا، لتسريع عملية الربط وتحقيق الجدوى الكاملة، وفق ما أكده رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي في اجتماع موسع بوزارة الكهرباء.

يُشار إلى أن رئيس الوزراء المصري كان قد وجّه في 14 أكتوبر/تشرين الأول الجاري بسرعة الانتهاء من المرحلة الثانية من مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية، ليكون جاهزًا بالكامل للتشغيل بحلول أبريل/نيسان 2026.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كوهين: ممر طاقة سعودي إسرائيلي بعيدا عن إيران والسويس

روسيا اليوم

كشف وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين عن النية لإنشاء ممر طاقة يربط السعودية بإسرائيل في إطار مفاوضات محتملة للتطبيع بين البلدين.

وأوضح كوهين في مقابلة مع صحيفة "معاريف" أن هذا الممر سيُجنب عابرَه استخدام الطريق البري عبر إيران أو المسار البحري التقليدي عبر قناة السويس، ما قد يُسهم في خفض تكاليف نقل الطاقة وتحسين كفاءة الإمدادات.

وأشار الوزير إلى أن مثل هذا المشروع سيفتح أمام السعودية وصولا أسرع إلى أسواق الطاقة الأوروبية، في حين ستكسب إسرائيل من خلال تعزيز موقعها كمركز إقليمي للطاقة.

وبجانب هذا، تحدث كوهين عن التقدم الكبير في قطاع الطاقة المتجددة في إسرائيل، مؤكدا أن بلاده على المسار الصحيح لتحقيق هدفها المتمثل في توليد 30% من الكهرباء من مصادر خضراء بحلول عام 2030.

وأضاف أنه طلب تحديد أهداف أكثر طموحا لعامي 2035 و2040، مشيرا إلى وجود مزارع شمسية ضخمة في غور الأردن، وخطة طموحة لتثبيت 100 ألف سقف شمسي على المباني السكنية والملاعب الرياضية وغيرها.

وفيما يخص قطاع الغاز، وصفه كوهين بأنه "مورد استراتيجي" يدرّ على الخزينة الإسرائيلية عشرات المليارات من الدولارات سنويا، مؤكدا أن احتياطيات الغاز تكفي لثلاثة عقود قادمة.

ولفت إلى أن تصدير الغاز إلى مصر والأردن لا يعزز فقط العلاقات الإقليمية، بل يدعم أيضا استقرار الشيكل ويُسهم في بناء صندوق ثروة سيادي لصالح الأجيال المستقبلية.

المصدر: صحيفة "معاريف" الإسرائيلية

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ما الدول التي تشتري النفط الروسي وكيف ستؤثر العقوبات الأميركية عليها؟

اندبندت

كارل ماتشيت

فرضت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب هذا الأسبوع عقوبات جديدة على شركتي "روسنفت" و"لوك أويل"، وهما أكبر شركتين لإنتاج النفط في روسيا.

فبعد تعثر جهود التفاوض لوضع حد للحرب التي يشنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا، اتخذت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب على هذه الخطوة بهدف "زيادة الضغط على قطاع الطاقة الروسي" و"تقويض قدرة الكرملين على توليد الإيرادات التي تمول آلته العسكرية وتدعم اقتصاده المتعثر".

لكن ما مدى تأثير هذه العقوبات، وما انعكاساتها على الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط الروسي؟

مَن يشتري النفط من روسيا؟

تُعد الصين والهند وتركيا أكبر مستوردي النفط الروسي الذي كان يباع في السابق لدول الاتحاد الأوروبي. وقد أدى قرار الاتحاد في يناير (كانون الثاني) من العام 2023، والقاضي بمقاطعة معظم النفط الروسي المنقول عبر البحر، إلى تحول كبير في مسار صادرات النفط الخام من أوروبا إلى آسيا.

ومنذئذ، باتت الصين المستورد الأول للطاقة الروسية، إذ اشترت ما قيمته نحو 219.5 مليار دولار أميركي (164 مليار جنيه إسترليني) من النفط والغاز والفحم منذ بدء الحرب، تليها الهند التي بلغت قيمة وارداتها من الطاقة الروسية نحو 133.4 مليار دولار (100 مليار جنيه إسترليني)، ثم تركيا بحجم تعاملات يُقدر بـ90.3 مليار دولار (67.7 مليار جنيه إسترليني).

ووفقاً لوكالة "بلومبيرغ"، فإن ما يصل إلى 20 في المئة من واردات الصين من النفط الخام يأتي من روسيا، فيما تقدر شركة تحليل البيانات "كبلر" Kpler [المتخصصة في تتبع تدفقات التجارة العالمية] أن ربع هذه الكميات تقريباً مصدرها شركتا "روسنفت" و"لوك أويل".

وخلال العام الماضي، استوردت بكين نحو 100 مليون طن من النفط الخام الروسي، بينما بلغت وارداتها في الشهر الماضي فقط قرابة مليوني برميل يومياً.

الهند هي الأخرى، أصبحت من كبار مستوردي النفط الروسي، بعدما كانت تستورد كميات محدودة نسبياً منه قبل غزو أوكرانيا. واليوم باتت تستورد نحو 1.6 مليون برميل يومياً.

وتعد تركيا أيضاً من المستوردين الكبار للطاقة الروسية، كما تشمل قائمة المشترين الآخرين الاتحاد الأوروبي وميانمار وأذربيجان، إلا أن الصفقات مع كل من الهند والصين هي التي تحدث الأثر المالي الأكبر بالنسبة إلى موسكو.

في هذا الإطار أظهر تحليل أجراه "مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف" Centre for Research on Energy and Clean Air (CREA) [منظمة بحثية تُعنى بدرس اتجاهات تلوث الهواء وتأثيراتها الصحية] أن الاتحاد الأوروبي زاد من وارداته من الغاز الطبيعي الروسي عبر

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الأنابيب ومن الغاز الطبيعي المسال، بينما رفعت تركيا من مشترياتها من المنتجات النفطية المكررة من موسكو.

وأشار المركز إلى أن الصين والهند وحدهما استحوذتا على نحو 85 في المئة من إجمالي صادرات النفط الخام الروسي خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي.

هل ستتأثر المملكة المتحدة؟

حظرت المملكة المتحدة استيراد المنتجات النفطية الروسية وشراءها وتوريدها في شهر ديسمبر (كانون الأول) من العام 2022. إلا أن خبراء "لجنة الخزانة" البرلمانية (التي تقيم عمل وزارة الخزانة البريطانية) أفادوا في العام 2024 بأن النفط الروسي- على رغم العقوبات- لا يزال يصل إلى المملكة المتحدة، وذلك بسبب ثغرة قانونية.

لمزيدٍ من التوضيح، ما دام النفط الخام الروسي يُكرر في دولة أخرى، كالهند مثلاً، يُعاد تصنيفه كمنتج لتلك الدولة، ما يسمح له بتجاوز الحظر.

ريتشارد برونز رئيس قسم الجغرافيا السياسية في شركة أبحاث الطاقة "إنيرجي أسبكتس" Energy Aspects، أبلغ أعضاء في البرلمان البريطاني بأنه يُقدر أن النفط الروسي المكرر يشكل "أقل بكثير من 5 في المئة" من إجمالي واردات المملكة المتحدة من النفط.

وكانت بريطانيا قد انضمت في وقت سابق من هذا الأسبوع إلى الولايات المتحدة في فرض عقوبات على شركتي "روسنفت" و"لوك أويل" الروسيتين.

ما هو الأثر المالي للعقوبات؟

في ما يتعلق بمدى الضرر الذي ستلحقه العقوبات الجديدة بروسيا، فإن أثرها المالي قد لا يظهر على الفور. إذ إن الإجراءات تتطلب ضرورة وقف التعاملات التجارية مع الشركتين الروسيتين بحلول الحادي والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، الأمر الذي يمنح كلاً من الهند والصين الوقت اللازم للبحث عن مصادر بديلة للطاقة. كما أنه خلال هذه الفترة، من المحتمل أن تقرر موسكو العودة إلى طاولة المفاوضات في محاولةٍ لرفع العقوبات عنها.

مع ذلك، كشف تحليل "مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف" أن إجمالي إيرادات روسيا من الوقود الأحفوري في سبتمبر (أيلول) الماضي بلغت 546 مليون يورو (474 مليون جنيه إسترليني) يومياً. ويشير التقرير إلى أنه لو تم تطبيق سقف السعر البالغ 47.60 دولار للبرميل بشكل كامل [تم اقتراحه وتطبيقه من قبل الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المملكة المتحدة، وذلك ضمن الحزمة الثامنة عشرة من العقوبات المفروضة على روسيا]، لكانت الإيرادات أقل بمقدار 1.53 مليار يورو (1.15 مليار جنيه إسترليني) في سبتمبر 2025 وحده.

أول أثر مباشر للعقوبات الأخيرة برز من خلال التغير الملحوظ في أسعار النفط. فالأسواق بطبيعتها تنفر من الغموض وعدم اليقين، والعقوبات التي فرضتها واشنطن جاءت بشكل غير متوقع، لذلك لم يكن غريباً أن تشهد الأسعار قفزةً سريعة ومفاجئة في مثل هذه الظروف.

وقد أكد ذلك ستيف كلايتون رئيس صناديق الأسهم في شركة الخدمات المالية "هارغريفز لانسداون" Hargreaves Lansdown الذي قال إن "أسواق النفط شهدت ارتفاعاً حاداً بعد صدور أنباء عن فرض الولايات المتحدة عقوباتٍ على كبار منتجي النفط في روسيا، بسبب فشل الكرملين في إحراز تقدم نحو تحقيق السلام في أوكرانيا".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف "ارتفع سعر خام برنت بنسبة 4 في المئة ليقترب من 65 دولاراً للبرميل عقب صدور الخبر، في ارتفاع لافت بعد فترة من الضعف في أسواق النفط الخام. الموقف الأميركي الجديد يتناقض بوضوح مع المواقف الأخيرة الصادرة عن البيت الأبيض، وقد فاجأ الأسواق تماماً".

وتابع "لم يُثبت بعد مدى فعالية هذه العقوبات، لكن الرئيس ترمب قال إن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي طمأنه بأن الهند ستتوقف عن شراء النفط الروسي".

على سبيل المقارنة، كان سعر خام برنت قد بلغ نحو 77 دولاراً في الصيف الماضي عندما أثارت التوترات الإقليمية مخاوف من احتمال إغلاق إيران مضيق هرمز بالكامل.

ما حجم شركتي "روسنفت" و"لوك أويل"؟
تُقدر القيمة السوقية لشركتي "روسنفت" و"لوك أويل" مجتمعتين بنحو 105 مليارات دولار (80 مليار جنيه استرليني) – وهي المقياس المعتمد لتقدير "قيمة" الشركة – وتتقاسمانها تقريباً بالتساوي، مع حصة أكبر قليلاً لشركة "روسنفت". وللمقارنة، تبلغ القيمة السوقية لشركة "بريتش بتروليوم" BP البريطانية نحو 66 مليار جنيه استرليني (87.88 مليار دولار).

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن روسيا تصدر نحو 4 ملايين برميل من النفط يومياً، نصف هذه الكمية تساهم فيها شركتا "روسنفت" و"لوك أويل" تقريبا، فيما تنتج "روسنفت" وحدها ما يقارب 6 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع أسعار الكهرباء في بريطانيا.. أزمة سببها التركيز على المصادر المتجددة

الطاقة

يعود ارتفاع أسعار الكهرباء في بريطانيا، جزئيًا، إلى التركيز على المصادر المتجددة، إلى جانب توجهات الطبقة السياسية، التي أهملت مصادر التوليد الموثوقة.

في سبتمبر/أيلول 2025، نشرت وزارة أمن الطاقة والحياد الكربوني البريطانية بيانات جمعتها وكالة الطاقة الدولية، تكشف عن أن أسعار الكهرباء الصناعية في بريطانيا تُعَد الآن الأغلى في العالم المتقدم، على الرغم من أنها تُقارب متوسط أسعار الغاز بالجملة.

بعد بضعة أسابيع، صرّح كبار المسؤولين التنفيذيين من أكبر شركات بيع الكهرباء بالتجزئة في بريطانيا أمام لجنة تحقيق برلمانية في ارتفاع أسعار الكهرباء في بريطانيا بأنه حتى لو وُزِّعَ الغاز مجانًا في عام 2030، ستظل فواتير الكهرباء مرتفعة كما هي اليوم، حسب مصادر تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

بدورها، حذّرت شركة "أوكتوبس إنرجي" البريطانية (Octopus Energy) قائلة: "إذا استمررنا على هذا النهج؛ فمن المرجح أن ترتفع أسعار الكهرباء بنسبة 20%؛ حتى لو انخفضت أسعار الجملة إلى النصف".

الديناميكا الحرارية

يرى مدير الحملة لدى مجموعة "نت زيرو ووتش" (Net Zero Watch) موريس كوزينز، أن المبادئ الأولى في مجال الطاقة تتطلب انطلاق جميع السياسات السليمة من الديناميكا الحرارية؛ الأساس الذي ترتكز عليه الهندسة والاقتصاد، وفي نهاية المطاف، النتائج الاجتماعية والسياسية.

وقال كوزينز "هناك 4 قوانين للديناميكا الحرارية، ومن المُربك إلى حد ما أن يُطلق على القانون الأول اسم "القانون الصفري"، وهو يُرسي مفهوم درجة الحرارة - أساس قياس الحرارة والتوازن الحراري".

وأضاف "ولكن لأغراض سياسات الطاقة، فإن القانونين الأول والثاني هما الأهم".

وأردف، في كتابه "الطاقة والحضارة: تاريخ" الصادر عام 2017، يُوضح -مؤرخ الطاقة الرائد عالميًا، فاتسلاف سميل- هذه المبادئ بوضوح لا مثيل له".

أولًا، قانون حفظ الطاقة: الطاقة لا تُستحدث ولا تُفنى؛ بل تُحوّل فقط من شكل إلى آخر، والمهم هو مدى كفاءة حدوث هذه التحولات.

ثانيًا، قانون "الإنتروبيا": كل تحويل يؤدي إلى خسارة - تتحلل الطاقة المفيدة إلى حرارة وفوضى، وتتضاءل إمكانية القيام بعمل مفيد باستمرار على طول كل سلسلة تحويل.

وتُشير هذه القوانين مجتمعةً إلى أن أفضل أنظمة الطاقة هي تلك التي تقلل من خسائر التحويل وتزيد من العمل المفيد إلى أقصى حد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عمليًا، يعني هذا إعطاء الأولوية للكثافة -طاقة أكبر لكل وحدة من المواد والعمالة والأرض- والموثوقية، أي إنتاج ثابت لا يتطلب نسخًا احتياطية أو تخزينًا مستمرًا".

وتابع كوزينز "تُعد الأنظمة الكثيفة والموثوقة -النووية والكهرومائية وجميع أنواع الوقود الأحفوري- هي الأقرب إلى النموذج الديناميكي الحراري"، مشيرًا إلى أن "الأنظمة المنتشرة والمتقطعة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية، هي الأبعد".

ويرجع ذلك إلى أنها تتطلب استثمارات ضخمة في الأراضي ورأس المال والطاقة والمواد، بالإضافة إلى جهود النقل والتخزين والموازنة لتحقيق إنتاج أقل.

عائد الاستثمار في الطاقة

قال مدير الحملة لدى مجموعة "نت زيرو ووتش" موريس كوزينز، إن "عائد الاستثمار في الطاقة (EROI) يكون أقل منه في أنظمة الطاقة الحرارية مثل الطاقة النووية والغازية".

وأضاف "لتوضيح هذه النقطة، لنأخذ مشروع محطة هينكلي بوينت سي النووية مثالًا".

وأوضح أنه عند اكتماله، سيشغل المشروع مساحة نحو 430 فدانًا (1.74 كيلومترًا مربعًا)، وسيُولّد ما يصل إلى 26 تيراواط/ساعة من الكهرباء سنويًا؛ أي ما يقارب 7% من إجمالي إنتاج المملكة المتحدة، وهو ما يكفي لتزويد 6 ملايين منزل بالكهرباء.

في المقابل، تُقدّر مجموعة "بريطانيا ريميد" (Britain Re-made) أن إنتاج الكمية نفسها من الكهرباء في بريطانيا سيتطلب نحو 130 ألف فدان (526.09 كيلومترًا مربعًا) من الألواح الشمسية أو 250 ألف فدان (1011.71 كيلومترًا مربعًا) من توربينات الرياح البرية.

وأردف كوزينز "بصفتنا مهد الثورة الصناعية؛ فقد عرفنا هذه الحقائق الفيزيائية منذ القرن الـ19، عندما وُضعت قوانين الديناميكا الحرارية لأول مرة".

وتابع: "ولكن بالنظر إليها من منظور أوسع؛ فإنها تشرح مسار التقدم البشري بأكمله".

وقال "منذ البداية، حسبما يرى سميل، كانت قصتنا -بوصفها نوعًا بشريًا- قصة إتقان مصادر كهرباء أكثر كثافةً وموثوقيةً".

وأوضح أنه "على مدى آلاف السنين، انتقلنا من البحث عن الطعام إلى الزراعة، ومن القوة العضلية إلى القوة الميكانيكية، ومن الخشب إلى الفحم، ومن الفحم إلى النفط والغاز الطبيعي، ومن هناك إلى الطاقة النووية وكهربة الحياة الحديثة".

وأشار إلى أن "كل تقدم يُعد عظيمًا -التصنيع، والتحضر، والنقل، والحوسبة، والآن حتى الذكاء الاصطناعي- بُني على الأساس نفسه: القدرة على تسخير طاقة أكثر تركيزًا، وأكثر قابليةً للتحكم، وأكثر وفرة".

ومن منظور الديناميكا الحرارية، كانت الحضارة نفسها جهدًا متواصلًا لتقليل الإنتروبيا؛ أي تحويل فوضى الطبيعة إلى النظام والإنتاجية والإمكانات التي تُميز العالم الحديث".

التقليل من كفاءة النظام الكهربائي

قال مدير الحملة لدى مجموعة "نت زيرو ووتش" موريس كوزينز: "بمجرد فهم هذا -ماديًا وتاريخيًا- يتضح سبب معاناة بريطانيا الآن من أعلى أسعار للكهرباء في

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العالم المتقدم".

وتابع "لأكثر من عقدين، قامت طبقتنا السياسية، من خلال مزيج من التردد بشأن الطاقة النووية، والتفاؤل الأعمى بشأن مصادر الطاقة المتجددة، وقصر النظر تجاه الهيدروكربونات، ببناء نظام كهرباء يتحدى القوانين ذاتها التي يعتمد عليها الرخاء".

وأوضح "بشكل عام، أعتقد أننا قللنا من كفاءة نظامنا الكهربائي لسببين أساسيين".

"أولًا، لقد عكسنا الاتجاه التاريخي نحو الكثافة والموثوقية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، دعمت بريطانيا مصادر الطاقة المتجددة المنتشرة والمتقطعة لتكون أساس مزيج توليد الكهرباء لدينا؛ ما أضعف الأسس ذاتها التي تعتمد عليها القدرة على تحمل التكاليف والأمن".

وقال كوزينز "منذ عام 2005، عندما بلغ توليد الكهرباء في بريطانيا ذروته، انتقلنا من شبكة تعتمد على 95% من الكهرباء الثابتة -الفحم والغاز والنفط والطاقة الكهرومائية والنووية- إلى شبكة توفر فيها هذه المصادر الآن أقل من نصف كهربائنا، وفي عقدين من الزمن، استبدلنا الاستقرار بالتقلب".

تغير المناخ

قال مدير الحملة لدى مجموعة "نت زيرو ووتش"، موريس كوزينز: "منذ عام 2008، تم كل هذا تحت ستار تغير المناخ - لكن هذه كانت دائمًا حجة زائفة".

وأكد أنه "لا يوجد شيء في علم المناخ يتطلب استعمال مصادر الطاقة المتجددة".

وأردف: "وحسبما حذر كبير المستشارين العلميين السابق للحكومة ومؤيد الطاقة النووية واحتجاز الكربون للغاز، البروفيسور الراحل السير ديفيد ماكاي، في عام 2016: هناك هذا الوهم المروع لدى الناس بأننا نستطيع أخذ هذا الشيء الذي ينتج حاليًا 1% من الكهرباء في بريطانيا ويمكننا ببساطة توسيع نطاقه.. تحتاج البشرية حقًا إلى الاهتمام بالحساب وقوانين الفيزياء؛ نحن بحاجة إلى خطة متراكمة".

وتابع: "كانت رسالة ماكاي بسيطة: القيد هو الفيزياء بكل بساطة".

"ثانيًا، من خلال طبقات متتالية من التشريعات واللوائح -وليس قانون تغير المناخ فحسب- رسّخنا مزيجًا من المُثل السياسية الحسنة النية، كالعدالة والمساواة والكرامة والطبيعة والمحلية، التي أفضت في النهاية إلى حوافز فاسدة وتشويه للأولويات".

وقال: "هذا يجعل من شبه المستحيل على النظام الآن تحقيق هدفه الأساسي: توفير كهرباء رخيصة وموثوقة للمنازل والقطاع الصناعي".

وأوضح أن ذلك اتضح جليًا فيما كشفت عنه صحيفة التايمز، هذا الأسبوع، عن منافسة الحكومة لاختيار مُقدّم عرض مُفضّل لمفاعلات نووية صغيرة معيارية لتعزيز توليد الكهرباء في بريطانيا.

وهذا ما وُصف بأنه "أسرع عملية من نوعها في العالم" تحول إلى محنة استمرت عامين كلّفت دافعي الضرائب 22 مليون جنيه إسترليني (29.35 مليون دولار) حتى قبل بدء البناء، وفق تفاصيل طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وكان السبب الجذري لهذا الشلل هو قانون الخدمات العامة (القيمة الاجتماعية) لعام 2012، بالتزامن مع

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قانون المساواة لعام 2010.

نتيجةً لذلك، طُلب من الشركات إكمال مئات الصفحات من الأبحاث التي تُثبت "قيمتها الاجتماعية": طريقة توظيف طالبي اللجوء، وضمان التكافؤ بين الجنسين عبر سلاسل التوريد لديها، وتلبية مجموعة من معايير التنوع والمجتمع.

واعتمدت 12% من النتيجة النهائية على هذه العوامل، التي لا علاقة لأي منها بإنتاج كهرباء رخيصة وموثوقة.

ويرى كوزينز أن هذا "مثالٌ واضحٌ على كيف أن المُثل السياسية -في هذه الحالة المساواة في النتائج- قد حلت محل الغرض والتنفيذ".

وعلى عكس ما يزعمه وزير الطاقة إد ميليباند، وحزب العمال، فإن أزمة الطاقة في بريطانيا ليست فشلًا للأسواق أو التكنولوجيا أو فلاديمير بوتين، وإنما إخفاق في مواجهة الواقع واحترام قوانين الفيزياء".

وقال إنه "إلى أن تُعيد الحكومة اكتشاف الحقيقة البسيطة حول الطاقة -وهي أن الاقتصاد ينبع من فهم الديناميكا الحرارية- سنظل عالقين في وهم التكلفة الباهظة الذي صنعناه بأنفسنا لعقودٍ عديدة مقبلة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يستهدف تحويل 40% من النفط المصدّر إلى منتجات عالية القيمة بحلول 2030

CNN العربية

تضع الحكومة العراقية هدفاً معلناً يتمثل في تحويل 40% من كميات النفط المصدّرة إلى منتجات عالية القيمة بحلول عام 2030، بحسب رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، والذي يقول إنه "تم حتى الآن تحقيق نسبة 35% في مسار الوصول إلى هذا الهدف".

جاءت تصريحات السوداني لدى افتتاحه، السبت 25 أكتوبر/ تشرين الأول مشروع وحدة التكسير بالعامل المساعد/FCC الستراتيجي في مصفى الشعيبة بمحافظة البصرة، بطاقة (107 آلاف) برميل باليوم.

وأكد خلال الافتتاح أن هذا المشروع يمثل إضافة نوعية لقدرات تكرير النفط الخام في العراق، من خلال إنتاج المشتقات النفطية عالية القيمة، مشيراً إلى أنه سيعمل بالتوازي مع باقي مشاريع توسعة المصافي على تأهيل العراق لتصدير المشتقات بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وقال رئيس مجلس الوزراء إن المشروع مع دخوله إلى الخدمة يعد حدثاً مفصلياً في تاريخ الصناعة النفطية العراقية، بما يتيح المجال للجميع للافتخار بإنجازه، مستعرضاً في الوقت ذاته ما حققته الحكومة ضمن برنامجها الهادف إلى توسيع قدرات العراق في تصفية النفط الخام وإنتاج المشتقات النفطية وتصديرها.

وأكد السوداني أن القطاع النفطي كان متهالكاً لسنوات طويلة، وأن المصافي كانت قديمة وتعتمد منظومة تصدير ذات منفذ واحد تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، قبل أن تنجح الجهود الحكومية وبهمة العاملين في القطاع النفطي خلال مدة قصيرة في إطلاق عدد كبير من مشاريع توسعة المصافي وتحديثها.

وانتقد رئيس الوزراء العراقي تجاهل الحكومات المتعاقبة طيلة عقدين من الزمن لضرورة التخطيط العلمي والمسؤول لتطوير قطاع تصفية المشتقات النفطية، مشيراً إلى أن المشروع الحالي يأتي ثمرة تعاون عراقي مع شركة هيونداي ووكالة جايكا اليابانية.

كما أعلن أن مصفى الفاو الاستثماري، بسعة 300 ألف برميل يومياً، سيدخل الخدمة قريباً جداً، موضحاً أن المشروع الجديد نُفّذ وفق أحدث التكنولوجيا الصديقة للبيئة وبمواصفات (يورو 5). ووجه السوداني تحية لكل العاملين في إنجاز المشروع من ملاكات وزارة النفط، إضافة إلى مساهمة الحكومة المحلية في محافظة البصرة بشخص المحافظ.

ويذكر أن وحدة التكسير بالعامل المساعد/FCC في مصفى الشعيبة تتغذى على مخرجات مصفى البصرة من النفط الأسود، لتحويلها إلى مشتقات نفطية، حيث تنتج يومياً (107 آلاف) برميل من البانزين عالي الأوكتان والنفثا والديزل وزيت الوقود، بقيمة تبلغ (1.632) تريليون

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دينـار سـنوياً، إلى جانـب إنتـاج (861) طنـاً يوميـاً مـن الغـاز والكبريـت.

أنـقـرهنـا للرجـوع للأعـلى

مسؤول روسي يقلل من تأثير العقوبات الأميركية على شركات النفط

الشرق الأوسط

قال كيريل ديمتريف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لشؤون الاستثمار والتعاون الاقتصادي، إنه لا يعتقد أن العقوبات الأميركية المفروضة في الآونة الأخيرة على شركات النفط الروسية سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد.

وأدلى ديمتريف بهذه التصريحات في برنامج «تقرير خاص» على قناة «فوكس نيوز» مساء الجمعة، خلال زيارة إلى واشنطن لإجراء محادثات مع مسؤولين أميركيين.

وقال: «لا نعتقد أن هذه العقوبات سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الروسي، لأن أسعار النفط في العالم سترتفع، وستبيع روسيا غالونات أقل من النفط، ولكن بسعر أعلى».

ويوم الخميس، تلقى قطاع الطاقة الروسي ضربة مزدوجة تستهدف تجفيف منابع تمويل موسكو الحرب ضد أوكرانيا. ففي غضون 24 ساعة فقط، فرضت واشنطن عقوبات مباشرة على عملاقَي النفط الروسيتين «روسنفت» و«لوك أويل»، في حين اعتمد الاتحاد الأوروبي الحزمة الـ19 من العقوبات على روسيا. وهو ما أسهم في حدوث قفزة في أسعار النفط تجاوزت الخمسة في المائة.

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على أكبر شركتين نفطيتين روسيتين، هما «روسنفت» و«لوك أويل»، وحظرت تعامل الشركات والأفراد الأميركيين معهما، أو مع الشركات التابعة لهما. وهددت أيضاً بعقوبات ثانوية على المؤسسات المالية الأجنبية التي تواصل تسهيل التجارة النفطية الروسية، بما في ذلك بنوك في الصين والهند وتركيا.

وأوضحت وزارة الخزانة الأميركية أن العقوبات تهدف إلى «تقويض» قدرة الكرملين على تمويل حربه، مشيرة إلى «نقص الالتزام الجدي» من موسكو بإنهاء الصراع. وحدّدت تاريخ 21 نوفمبر (تشرين الثاني) موعداً نهائياً لـ«الإنهاء التدريجي» للعمليات، مانحةً الشركات مهلة شهر تقريباً لتصفية صفقاتها القائمة.

أما حزمة الاتحاد الأوروبي، فنصت على حظر استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي بدءاً من عام 2027، وإدراج 117 سفينة من أسطول الظل الروسي ضمن القوائم السوداء. في تنسيق ثلاثي بين لندن وواشنطن وبروكسل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عقوبات ترامب على روسيا تنقل حرب أوكرانيا إلى جبهة الطاقة

skynews
العربية

كشفت صحيفة نيويورك تايمز، أن العقوبات الأخيرة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على روسيا، تحول الحرب في أوكرانيا إلى جبهة الطاقة.

وأوضحت الصحيفة، في تقرير لها نشر السبت، أنه مع تباطؤ وتيرة القتال في ساحة المعركة بسبب الشتاء، تراهن موسكو وكييف على حملات ضد أصول الطاقة لدى كل منهما لكسر حالة الجمود في الصراع.

وأشارت إلى أن الصراع بشأن الطاقة تصاعد مع إعلان الولايات المتحدة وأوروبا عن عقوبات جديدة شاملة على صناعة النفط الروسية، التي تُعد شريان الحياة لروسيا في الحرب. وتعمل أوكرانيا على حشد العمل الدولي ضد اقتصاد الطاقة الروسي، بينما تفرض ما تسميه "عقوباتها طويلة المدى" الخاصة، عبر هجمات الطائرات المسيرة التي ألحقت أضرارا بالعشرات من المصافي الروسية.

أما هدف روسيا فهو البنية التحتية الأوكرانية للكهرباء والغاز، التي هاجمتها مرارا في حملة مدمرة مع اقتراب فصل الشتاء، ويقول الخبراء إن الهدف هو شل قدرة أوكرانيا على العمل وإضعاف إرادة شعبها في تحمّل الحرب. وقال بالازس جارابيك، الدبلوماسي السابق في الاتحاد الأوروبي في كييف، إن العقوبات الأميركية الجديدة على أكبر شركتين نفطيتين روسيتين، لوك أويل وروس نفط، كانت على الأرجح ردا على الحملة الروسية ضد شبكة الكهرباء الأوكرانية.

ووصف جارابيك الإجراءات الأميركية ضد روسيا بأنها وسيلة للضغط على الكرملين لوقف الضربات والنظر في وقف محدود لإطلاق النار على أهداف الطاقة.

وبحسب ما نقلت الصحيفة عن خبراء، فقد أظهرت موسكو قدرة على الصمود أمام العقوبات الغربية بالاعتماد على شركاء تجاريين آخرين، مثل الصين والهند، وعبر استغلال الثغرات والقنوات الخفية للتهرب من القيود.

ومع ذلك، فإن قرار ترامب بفرض العقوبات يذهب إلى أبعد من الإجراءات الدولية السابقة من خلال استهداف قلب ثروة روسيا، وهو قطاع النفط الذي يدر مئات الملايين من الدولارات يوميا.

وتقطع هذه الخطوة وصول الشركات إلى جزء كبير من النظام المالي العالمي، وتأتي مصحوبة بتهديد بفرض عقوبات على أولئك الذين يستمرون في شراء النفط الروسي.

يقدر المحللون أن شركتي روس نفط (Rosneft) ولوك أويل (Lukoil) تمثلان ما يقرب من نصف إنتاج روسيا من النفط الخام، ويقولون إن إدراجهما في القائمة السوداء قد يدفع مشترين مهمين مثل الهند إلى تقليص وارداتهم. ووفق الصحيفة، إذا حرمت روسيا من هذه الأموال، فقد يصبح من الصعب عليها تعويض المعدات المفقودة في ساحة المعركة ومواصلة دفع مبالغ كبيرة لمجندي الجيش.

وبحسب جاك واتلينغ، زميل الأبحاث في المعهد الملكي

أنقر هنا للرجوع للأعلى

للخدمات المتحدة في بريطانيا، هذا الصيف في تحليل يحدد العوامل التي يمكن أن تدفع روسيا للتفاوض: "فيما يتعلق بكل من المعدات والأفراد، فإن مفتاح قدرة روسيا على إعادة بناء القوة القتالية هو المال، الذي يُولَّد بشكل ساحق من خلال قطاع النفط والغاز."

ومع تزايد الضغوط الاقتصادية، من المتوقع أن ينخفض الإنفاق العسكري الروسي العام المقبل، للمرة الأولى منذ بدء الحرب.

بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية، أدت الضربات الأوكرانية بعيدة المدى على المصافي إلى تدمير أو إلحاق أضرار بنحو 20 بالمئة من قدرة التكرير الروسية حتى الشهر الماضي، بحسب نيويورك تايمز.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.